

الحلقة (٢٨)

ولعلنا في هذه الحلقة نأتي لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد تقدم معنا نص الحديث ولا مانع أن نذكر نص الحديث مرة أخرى ليتصل الكلام معه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة، يُكَبِّر حين يقوم، ثُمَّ يُكَبِّر حين يركع، ثم يقول "سمع الله لمن حمده" حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم "ربنا ولك الحمد"، ثم يُكَبِّر حين يهوي ساجداً، ثم يُكَبِّر حين يرفع رأسه، ثم يُكَبِّر حين يسجد، ثم يُكَبِّر حين يرفع، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويُكَبِّر حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الأحكام المستنبطة من هذا الحديث، وقلنا أن الحديث فيه:

١- مشروعية تكبيرات الانتقال بين الأركان في هذه المواضع كلها، عدا التسميع عند الرفع من الركوع، فهذا هو المختلف فيها، أما التنقلات بين الأركان فهي بلفظ التكبير هو الذي يأتي بينها، ما عدا الاعتدال من الركوع فيقول فيه المصلي: سمع الله لمن حمده.

العلماء مجمعون على مشروعية هذه التكبيرات تكبيرات الانتقال بين الأركان، الكلام هنا عن تكبيرات الانتقال، أما تكبيرة الإحرام فلعله تقدم معنا الكلام فيها وقلنا أنها ركن من أركان الصلاة.

وإنما هنا الكلام هنا في تكبيرات الانتقال، أي حين ينتقل من القيام إلى الركوع، وحين ينتقل أو يعتدل من الركوع إلى القيام ومن القيام إلى السجود ثم رفعه من السجود ثم السجود مرة أخرى، هذه الانتقال بين الأركان، ففي هذا الانتقال شرع التكبير.

فالعلماء مجمعون على مشروعية تكبيرات الانتقال بين أركان الصلاة فرضها ونقلها، أخذ ذلك من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر ويداوم عليها ويقول صلى الله عليه وسلم في الإمامة: (إنما جُعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا) وهذا هو وجه الدلالة هنا قول النبي صلى الله عليه وسلم (إذا كبر فكبروا) فإذا هذا دل على مشروعية التكبيرات.

لكن العلماء اختلفوا في حكم تكبيرات الانتقال ما بين إيجاب وسنية.

فالإمام أحمد وجمهور أهل الحديث ذهبوا إلى وجوب تكبيرات الانتقال للأمر به في الصلاة وجاء في أحاديث صحيحة، ولمداومة النبي صلى الله عليه وسلم عليه، ثُمَّ قوله صلى الله عليه وسلم كما في الحديث الصحيح (صلوا كما رأيتموني أصلي). وهذا حديث رواه البخاري.

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما جُعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا) فهنا أمر والأمر في الأصل أنه يقتضي الوجوب، إلا لصارف ولم يكن هنا صارف والله أعلم.

القول الثاني للأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي قالوا: بأن تكبيرات الانتقال سنة وليست واجبة، واستدلوا بحديث المُسيء صلاته.

فالمُسيء في صلاته عندما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن عاد صلاته ثلاث مرات، في كل ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ، وعلمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة الصحيحة، لم يذكر في ذلك التكبير، وإن كان جاء في بعض ألفاظ الحديث إلا أنهم ما اعتدوا بها، فقالوا أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه صلاته ولم يذكر فيها التكبير، فدل على أنها سنة، هذا قول الأئمة الثلاثة.

الإمام النووي يقول رحمه الله تعالى: التكبير غير تكبيرة الإحرام سنة وليس بواجب، أي مع أصحاب القول الثاني، مع ما هو مشهور عن إمام مذهبه، يقول: "فلو تركه صحت صلاته لكن يُكره تركه عمداً" يكره ترك التكبير عمداً، وإلا فهو يقول بسنيتها.

لكن فيما يظهر والله أعلم أن الأدلة في الجملة تسند القول الأول وهو القائل بوجوب تكبيرات الانتقال بين الأركان في الصلاة، **هذا الذي يظهر والله أعلم أنها واجبة، وأمّا تكبيرة الإحرام فقد مر معنا من قبل أنها ركن من أركان الصلاة.**

٢- من الأمور المهمة التي ينبغي التنبيه لها، لأننا نرى في واقعنا المعاصر من يكون على خلاف ذلك فينبغي أن نتنبه لهذا.

أن تكبيرات الانتقال والتسميع إنما يكون وقتها مع الحركة بين الركنين، فلا يكون قبل الحركة ولا بعد الحركة، **لماذا؟** لأن بعد الحركة لها أذكار مخصوصة، وقبل الحركة له أذكار مخصوصة.

فإذاً هذا الذكر وهذا التكبير إنما كان في هذا الوقت أو هذا المكان الذي هو الانتقال فيكون مع الحركة، فلا يتقدم عن البدء بالحركة ولا يتأخر بحيث يصل إلى الركن الثاني وهو لم ينته من التكبير، بل يكون موضع التكبير الحركة التي بين الركنين.

وهذا ما نص عليه بعض العلماء، فقد نُقل عن الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله تعالى قوله: "تكبيرات الانتقال محلها بين ابتداء الانتقال والانتهاء، لأنه الذكر المشروع بين الأركان، ونفس الأركان مختصة بالأذكار المشروعة فيها" فهذا مأخذ الفقهاء لهذا التحديد.

إذاً يكون وقت التكبير حينما يريد أن يركع مع الحركة وهو يهوي أو ينحني راکعاً يقول الله أكبر، لأنه قبل الركوع هناك قراءة، وفي أثناء الركوع هناك ذكر وهو التسبيح، إذاً التكبير بين الركنين، وعند الرفع كذلك من الركوع يقول سمع الله لمن حمده بين ابتداء الرفع وانتهائه، لأن قبل الحركة التسبيح كما تقدم، بعد الحركة هناك ذكر مخصص وهو قول اللهم ربنا لك الحمد، فإذاً هنا ذكر مخصص حال الاعتدال، وهنا ذكر مخصص حال الركوع، فيبقى وقت التكبير هو مع الحركة.

كذلك يقال في السجود وفي الرفع من السجود، فهذا مكان التكبير حال الانتقال من ركن إلى ركن.

ومسألة كونه يغطي الوقت كاملاً، أو يكون أقصر من الوقت، هذا أمر فيه سعة، فقد يكون في بعض الحركات قليلة وتوافق اللفظ في الوقت.

وقد يكون الانتقال طويلاً واللفظ أقصر فينتهي قبله، إنما يبدأ بالقول مع البدء بالحركة، فهذا هو الوقت، سواء امتد لآخر وقت التكبير أو أنه قصر عن ذلك.

نأتي بعد هذا إلى الحديث الذي يليه وهو ما يسجد عليه العبد والحديث عندنا: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة - وأشار بيده إلى أنفه- واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين))** متفق عليه.

هذا هو نص الحديث، قال الحافظ ابن حجر بعد ذلك متفق عليه، فإذاً الحديث في الصحيحين فلسنا بحاجة إلى بيان درجة صحته.

نأتي إلى الألفاظ الواردة هنا:

في قول النبي صلى الله عليه وسلم أمرت: جاء هكذا على صيغة المجهول، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم هو القائل هنا "أمرت" فمن الأمر؟ يكون الأمر هو الله سبحانه وتعالى. لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يتلقى عن ربه، فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت فالأمر له هو الله سبحانه وتعالى.

أما إذا قال الصحابي أمرت أو أمرنا أو نُهينا؛ فالأمر لهم إنما هو النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا نفرق بين الأمرين، فهنا القول للنبي صلى الله عليه وسلم يقول: **((أمرت أن أسجد))**، فإذا الأمر هنا هو الله سبحانه وتعالى، وجاء في بعض روايات الحديث بصيغة الجمع **((أمرنا))** وكلا اللفظين محتمل، وفي الغالب يدلان على المعنى نفسه.

فَعِنْدَمَا يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **((أمرت))** كذلك هو الأمر للأمة بعده.

عندما يقول: **((أمرنا))** هذا جاء صريحاً أمر له ولأمرته صلى الله عليه وسلم، فيدل بهذا على صيغ العموم. قال هنا، من الألفاظ الواردة: **اليدين**: إطلاق اليدين هنا المراد بها الكفان، ولا يُراد كامل اليد، وهذا أيضاً يعطينا أي إذا قلنا بالكفين أن المراد باليدين هنا الكفين أو الكفان، أن ذلك يبعدنا عما جاء النهي فيه، النبي صلى الله عليه وسلم تقدم معنا في حديث سابق أنه كان ينهى **(افتراش السبع)** وافتراش السبع أن يجعل كامل اليد الذراع وما اتصل به يجعله على الأرض، وهذا منهي عنه.

فإذاً هنا قول النبي صلى الله عليه وسلم **((واليدين))** أي الكفان فقط **((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم - إلى أن قال- واليدين))** أي الكفين وهذا هو عند الإطلاق، فالمراد بهما هنا الكفان، لأجل ألا يتعارض مع النهي الوارد عن افتراش السبع.

أما الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

١- فالحديث كما مر معنا جاء بصيغة المبني للمجهول "أمرت" وقلنا الأمر هو الله سبحانه وتعالى،

وجاء بهذه الصيغة بصيغة الأفراد "أمرت" وجاء أيضاً بصيغة الجمع "أمرنا"، وجاء في رواية أخرى "أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر" والثلاث الروايات كلها صحيحة جاءت في صحيح البخاري.

والقاعدة الشرعية أن ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم هو: أمر لأئمة إلا ما جاء فيه التخصيص.

فعلى رواية "أمرت" هو أمر للأمة، في رواية "أمر النبي صلى الله عليه وسلم" هو أمر كذلك للأمة، في رواية "أمرنا" فهي ظاهرة أنها تدل على العموم.

فإذاً على القاعدة الشرعية: أن ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فهو أمر عام له ولأئمة إلا ما جاء فيه التخصيص.

لأن الله سبحانه وتعالى يقول: **{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}** ويقول عز وجل: **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ }** فجاء الخطاب "يا أيها النبي"، والمطلق هنا قد يكون غير النبي صلى الله عليه وسلم وهو تشريع للأمة.

فإذاً هنا النداء هنا ليس خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم أو النداء إن كان في ظاهره خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في ظاهر النداء، إنما الحكم عام للأمة.

٢- وجوب السجود على الأعضاء السبعة المذكورة في هذا الحديث.

وهذه الأعضاء كما جاء ذكرها قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة" هذا قول للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم صحب القول فعل وحركة يقول "وأشار بيده إلى أنفه" جاء في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم "جعل يده على جبهته ثم أمرها على أنفه" فكأن الجبهة والأنف عضواً واحداً، الجبهة والأنف في هذا هما في السجود عضواً واحداً، وإلاً لكانت الأعضاء ثمانية، والنبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة.

إذاً الجبهة والأنف هما عضو واحد في هذا وهما في الوجه، فطريقهما واحد، يعني مكانهما في البدن واحد وهو الوجه، فإذاً الجبهة والأنف في السجود عضو واحد.

ثم اليدين كف اليمنى وكف اليسرى، وذكر بعض العلماء ألا تكون مفرجة الأصابع وذكر تعليلاً في ذلك، إنما الذي يظهر والله أعلم أنها تكون مقبوضة الأصابع متجهة إلى القبلة، فإذاً **العضو الثاني:** الكف اليمنى، **العضو الثالث:** الكف اليسرى.

ثم قال صلى الله عليه وسلم: **(والركبتين)**، والركبة هي المفصل الواقع بين الساق وبين الفخذ.

فإذاً ركبة الرجل اليمنى وركبة الرجل اليسرى مع ثلاثة من قبل إذاً تكون خمسة أعضاء. وأطراف القدمين الأصابع وما يلي الأصابع، فتكون الأصابع حال السجود مثنية متجهة إلى القبلة. وناصبا رجليه على مقدمتيها، ومتجهة ظهور الأقدام أو ظهري القدمين إلى اتجاه القبلة.

إذاً هذه هيئة السجود وهيئة الأعضاء في هذا السجود، فهذا الحكم الذي هو وجوب السجود على هذه الأعضاء.

٣- ما ذهب إليه جمهور العلماء إلى أنه يجب أن يجمع بين الأنف والجبهة، وحكى الإمام ابن المنذر الإجماع على أنه: لا يُجزئ السجود على الأنف وحده، فيجمع بين العضوين معاً بين الجبهة والأنف. وطبعا هذه الأمور وهذا السجود على هذه الأعضاء كما جاء في نص هذا الحديث إنما هي مع الاستطاعة، تجب مع القدرة عليها.

أما إذا كان المصلي يعجز عن بعضها فالله سبحانه وتعالى ما كلف عباده ما لا يستطيعون ولا يقدرُونَ عليه، قال تعالى: "لا يُكلف الله نفساً إلا وسعها" هذا قول الله سبحانه وتعالى، ويقول الله سبحانه وتعالى: { **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** } ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم "وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" فإذا كان هناك عجز عن إيصال أحد هذه الأعضاء إلى الأرض فيكون معذوراً بذلك، وأما إذا كان قادراً فيجب عليه أن يكون سجوده على هذه الأعضاء التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- جاء الحديث هنا نصاً في هذه الأعضاء، طيب **هل يجب أن يسجد على كل عضو كاملاً أم لا؟** الذي يظهر والله أعلم أنه لو سجد ووضع بعض أحد هذه الأعضاء، يعني مثلاً الكف لم يمكنه كاملاً في الأرض جعل بعضه، أو الركبة جعل طرفاً لها ولكنه لم يمكنه أيضاً.

فإذا جاء بطرف من العضو الراجح والله أعلم أن صلاته صحيحة بهذا، وأنه قد أتى بما أمر به، ولكن بلا شك أن المؤمن يحرص على الكمال، وخصوصاً فيما يتبغى به وجه الله سبحانه، وخصوصاً في الصلاة التي هي أعظم الأركان الفعلية، هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين، فلذلك على المسلم أن يحرص على إتمامها وعلى الإتيان بما يكون أعظم أجراً وأداءً للواجب طاعةً لله سبحانه وتعالى وامثالاً لأمره.

والسجود هو غاية الذل والانكسار، فالمؤمن يخضع هذا الخضوع بثني أطرافه وبجني ظهره، وبجعل أشرف عضو فيه وهو الوجه على التراب أو على الأرض أيّاً كانت، هذا غاية في التذلل والخضوع، ولا يكون هذا إلا لله سبحانه وتعالى، وهو الله سبحانه وتعالى رفعه للعبد.

وأما إذا كان السجود لغير الله فهو مذلة ونقصان وأمر مذموم في المرء، أما إذا كان السجود لله سبحانه وتعالى فهو تذلل منه بين يدي الله سبحانه وتعالى يرفعه بهذا السجود.

فإذا السجود هو: التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى، ولا يكون إلا لله سبحانه وتعالى، وفعله لغير الله إما أن يكون مخرج من الملة أو يكون معصية كبيرة، ينبغي للعبد ألا يفعلها.

جاء الأمر هنا في هذا الحديث من الله سبحانه وتعالى، وهذا الأمر بلا شك أنه أمرٌ فيه تعظيم لله سبحانه وتعالى، وما كان فيه تعظيم لله سبحانه وتعالى فالعبد يحرص عليه.

وكون الإنسان يسجد على الأرض، فهذا هو الوارد، لكنه لو سجد على عازل بينه وبين الأرض يفصله عن ذلك فيقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: دلت الأحاديث والآثار على أنهم في حال الاختيار

يباشرون الأرض بالجباه، وعند الحاجة كالحر ونحوه يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب و عِمامة،
ولهذا كان أعدل الأقوال في هذه المسألة: أنه يُكره السجود على متصل بالمصلي إلا الحاجة.

لأن البعض يحرم ذلك والبعض يجوزه، لكن لعل أعدل الأقوال أن ذلك مكروهاً إلا الحاجة، فإذا دعت الحاجة إلى أن يسجد العبد إلى متصل به كطرف العِمامة أو الغترة أو الثوب أو البشت أو ما شابه ذلك فإنه مكروه إلا لغير حاجة. **وما هي الحاجة؟**

كحُرِّ في الأرض لا يستطيع أن يجعل جبهته على الأرض أو يتأذى من وضعها على الأرض فإذا يفرش هذا ما يكون متصلاً به، أو يكون هناك برد شديد أيضاً فهو كذلك كالحر، أما ما عدا ذلك فيكره أن له يفعله، هذا فيما كان متصلاً به من لباس ونحوه.

أما ما كان منفصلاً عن العبد فهذا جائز، كالفرش الموجودة في المسجد أو وضع سجادة، أو خرقة يصلي عليها كل ذلك جائز لا حرج فيه، إنما الذي يتحرج منه أن يسجد على شيء متصل به من غترة أو عِمامة أو طرف بشت أو طرف ثوب أو ما شابه ذلك، فهذا يكره، والصحابة رضوان الله عليهم ما فعلوا ذلك إلا لما اشتد الحر عليهم وكانوا لا يستطيعون السجود على الأرض لحُرِّها.

هـ- أنَّ السجود واجب على هذه الأعضاء، تأتي مسألة يجب التنبيه إليها وهي:

أن البعض قد يسجد ويرفع بعض أعضائه عن الأرض من غير حاجة، ومن غير ضرورة، فتجده يسجد ويرفع أطراف القدمين، فعلى من أوجب السجود على هذه الأعضاء فيكون رفعه إن كان الرفع لهذا العضو مدة السجود كاملة فالصلاة على هذا تكون غير صحيحة، غير مجزئة.

أما إذا كان رفعه للعضو في بعض السجود، وقد وضعه أو سجد عليه بعض السجود فلعل هذا يكون قد أجزاه هذا الفعل.

ولكن إن كان رفعه للعضو عن الأرض أو عن مكان السجود -نقول عن مكان السجود لأنه قد يكون هناك حائل- نقول إذا كان رفعه للعضو عن مكان السجود فترة السجود كاملة فإذا ما امتثل الأمر، والأمر للوجوب، فما امتثل الأمر.

وإن كان رفعه لها أو للعضو في بعض السجود فلعل ذلك يُجزئه والله أعلم.

وكما أسلفت أيضاً ينبغي للمؤمن أن يحرص على التمام قدر المستطاع وقدر الممكن.

وأما الجبهة والأنف كما تقدم معنا ذكرت الجبهة، النص ذكر الجبهة فيجب السجود عليها، وجاء ذكر الأنف كأنه تابع لها، فالجبهة لا يُغني عنها وضعه للأنف على الأرض بل لابد أن يضع جبهته على مكان سجوده، فلا يكون ممثلاً للواجب إلا بهذا.